تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي

تقرير عن التنمية في العالم 2020

التجارة من أجل التنمية

في عصر سلاسل القيمة العالمية

عرض عام

مجموعة البنك الدولي

تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي

2020

تقرير عن التنمية في العالم

التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية

عرض عام

مجموعة البنك الدولي

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام *لتقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية*، doi: .10.1596/978-1-4648-1457-0 ستتاح نسخة من الكتاب النهائي، حالما يتم نشره، بنسق PDF على هذا الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: http://Amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

© 2020، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington DC 20433
هاتف: 1000-473-202؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أي خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.
وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يُعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO): http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo.
وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ هذا العمل أو توزيعه أو نقله أو اقتباسه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2020. "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية." كتيب العرض العام. World Bank, Washington, DC. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات – إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: *هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة التي قمت أنت بها.*

الاقتباسات – إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده، وهي غير معتمدة من البنك الدولي.*

المحتوى المملوك من قبل الغير – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى الوارد في هذا التقرير. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: *صورة الغلاف هي صورة الشاشة لتفاعل مرئي يصوّر تدفق التجارة الدولية حيث كل نقطة تمثل مليار دولار من قيمة هذا التدفق. وأنشأ هذه الخريطة التفاعلية خبير البيانات المرئية ماكس جالكا من مدونته متروكوزم Metrocosm*: http://metrocosm.com/map-international-trade/.
وهي مُستخدمة بإذن من ماكس جالكا؛ لكن يجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

تصميم الغلاف: كورت نيدرماير، Niedermeier Design، سياتل، واشنطن.

التصميم الداخلي: جورج كوكينيدس، Design Language، بروكلين، نيويورك، وكورت نيدرماير، Niedermeier Design، سياتل، واشنطن.

تقرير عن التنمية في العالم 2020:
التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية

ما هي سلسلة القيمة العالمية؟

سلسلة القيمة العالمية هي نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان. تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها.

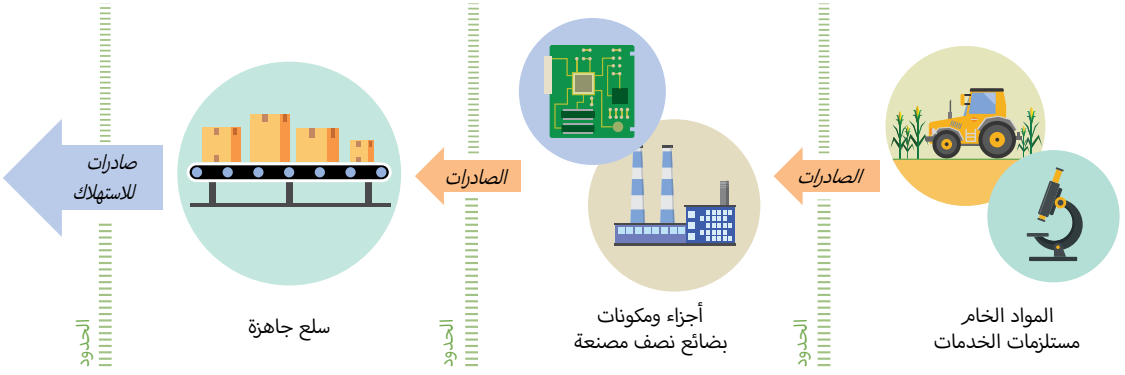

كيف تعمل سلاسل القيمة العالمية؟

وتقوم التفاعلات فيما بين الشركات عادةً على علاقات دائمة.

وتدفع المؤشرات الاقتصادية الأساسية إلى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية. بيد أن السياسات العامة لها أهميتها في تعزيز المشاركة وتوسيع نطاق المنافع.

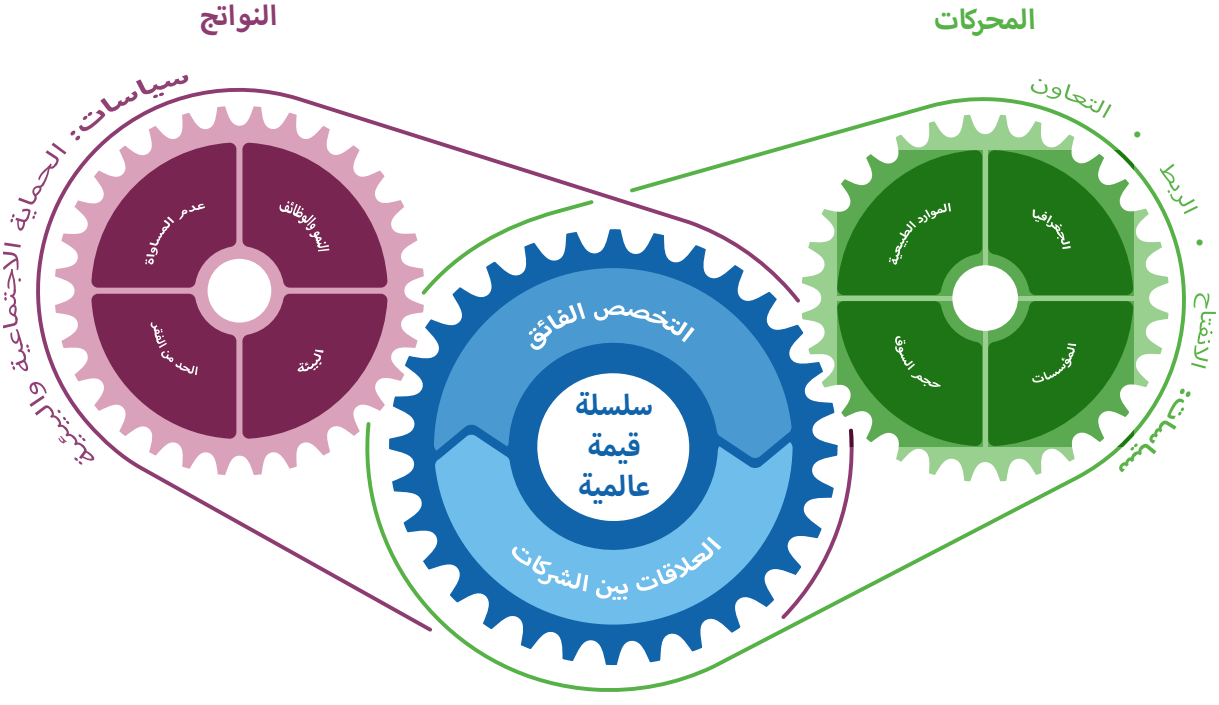

عرض عام

يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تعزز النمو، وتخلق فرص عمل أفضل، وتحدّ من الفقر شريطة أن تقوم البلدان النامية بتعميق إصلاحاتها وتتبع البلدان الصناعية سياسات منفتحة يمكن التنبؤ بها.

وقد توسعت التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990، مدفوعة في ذلك بظهور سلاسل القيمة العالمية. وأتاح ذلك التوسع تقاربا غير مسبوق؛ فقد سجلت البلدان الفقيرة نموا أسرع وبدأت في اللحاق بالبلدان الأغنى. وانخفضت معدلات الفقر انخفاضا حادا.

كانت هذه المكاسب نتيجة لتجزئة إنتاج السلعة بين عدد من البلدان ونمو الروابط فيما بين الشركات. بدأت الأجزاء والمكونات تعبر العالم في خطوط متقاطعة حيث تبحث الشركات عن الكفاءات أينما وجدت. وارتفعت الإنتاجية والدخل في البلدان التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية مثل بنغلاديش والصين وفييتنام، وغيرها. وحدث أكبر انخفاض في معدلات الفقر بتلك البلدان على وجه التحديد.

لكن لم يعد من المسلم به اليوم أن تبقى التجارة قوةً تعمل من أجل الرخاء. فمنذ نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبح نمو التجارة بطيئًا، وتراجعت وتيرة التوسع في سلاسل القيمة العالمية. فلم يشهد العقد الماضي ما شهدته التسعينيات من أحداث ذات أثر تحوّلي - دمج الصين وأوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي وعقد اتفاقيات التجارة الرئيسية، مثل جولة أوروغواي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

وفي الوقت نفسه، ظهر تهديدان خطيران محتملان للنموذج الناجح للنمو الكثيف العمالة القائم على التجارة. أولاً، قد يؤدي وصول التقنيات الموفرة لليد العاملة كالأتمتة (التشغيل الآلي) والطباعة ثلاثية الأبعاد إلى تقريب الإنتاج إلى المستهلك وخفض الطلب على اليد العاملة محليا وخارجيا. ثانياً، يمكن أن يؤدي النزاع التجاري فيما بين البلدان الكبرى إلى تقليص سلاسل القيمة العالمية أو تجزئتها.

ما الذي يعنيه كل هذا للبلدان النامية التي تسعى إلى الارتباط بسلاسل القيمة العالمية، والحصول على تقنيات جديدة، وتحقيق النمو؟ هل مازال هناك طريق للتنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي يختبره هذا التقرير، الذي يبحث مدى مساهمة سلاسل القيمة العالمية في النمو وتوفير الوظائف والحد من الفقر، وأيضًا في عدم المساواة والتدهور البيئي. كما يوضح التقرير كيف يمكن للسياسات الوطنية أن تساعد على نمو التجارة مجددا، وتضمن تحوّل سلاسل القيمة العالمية إلى قوة للتنمية بدلاً من التباعد. أخيرًا، فإن التقرير يحدد أوجه القصور في نظام التجارة الدولية التي أذكت الخلافات فيما بين الدول، ويقدم خطة عمل لحلها من خلال تعاون دولي أوسع نطاقا.

يخلص هذا التقرير إلى أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل تعزيز النمو، وخلق فرص عمل أفضل، والحد من الفقر، شريطة أن تجري البلدان النامية إصلاحات أعمق وأن تتّبع البلدان الصناعية سياسات تتسم بالانفتاح يمكن التنبؤ بها. ومن المحتمل أن تكون التطورات التكنولوجية نعمة، أكثر منها نقمة، على التجارة وسلاسل القيمة العالمية. إن منافع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن تقاسمها على نطاق واسع ومستدام إذا عززت كل البلدان مستويات الحماية الاجتماعية والبيئية.

الشكل 1 نمت تجارة سلاسل القيمة العالمية بوتيرة سريعة في التسعينيات، لكنها شهدت ركودا بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008

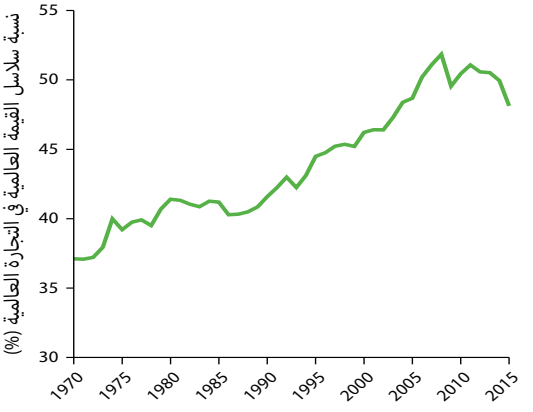

المصادر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2020، باستخدام بيانات من قاعدة البيانات Eora26 (https://worldmrio.com/)؛ جونسون ونوغويرا (2017).

ملاحظة: انظر الشكل 1-2 لمزيد من التفاصيل.

نمو سلاسل القيمة العالمية قد يتوقف ما لم تتقشع الضبابية حول السياسات العامة

توجد سلاسل القيمة العالمية منذ قرون. بيد أنها نمت سريعا بين عامي 1990 و2007؛ إذ دفع التقدم التكنولوجي - في مجال النقل والمعلومات والاتصال - وانخفاض الحواجز التجارية الشركات المصنعة لتوسيع عمليات الإنتاج خارج الحدود الوطنية (الشكل 1).

وتركز نمو سلاسل القيمة العالمية في الماكينات والإلكترونيات والنقل، وفي المناطق المتخصصة في تلك القطاعات، وهي: شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وتشارك معظم البلدان بتلك المناطق في سلاسل القيمة العالمية المعقدة، وتنتج مصنوعات وخدمات متقدمة، وتشارك في أنشطة مبتكرة (الخريطة 1). وعلى النقيض من ذلك، فإن العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى لا تزال تنتج سلعًا أولية تتطلب التجهيز في بلدان أخرى.

غير أنه في السنوات الأخيرة، تراجعت وتيرة نمو التجارة وسلاسل القيمة العالمية (الشكل 1). ومن أسباب ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي العام، وخاصة الاستثمار. ومن الأسباب الأخرى انخفاض وتيرة إصلاح التجارة، بل انعكاس مسار الإصلاح. علاوة على ذلك، نضجت عمليات تجزئة الإنتاج في المناطق والقطاعات الأكثر ديناميكية. وتزيد الصين إنتاجها محليا.[1] أما في الولايات المتحدة، فقد خفّض قطاع الصخر الزيتي المزدهر من واردات النفط بمقدار الربع بين عامي 2010 و2015، وحدّ قليلاً من حوافز التعاقد الخارجي على الإنتاج الصناعي.[2]

قد يؤثر ارتفاع مستويات الحماية مؤخرًا كذلك على تطور سلاسل القيمة العالمية. فقد تؤدي هذه النزعة الحمائية إلى إعادة العمليات القائمة لسلاسل القيمة العالمية إلى بلدانها الأصلية أو تحويلها إلى مواقع جديدة. (وما لم تتم استعادة القدرة على التنبؤ بالسياسات العامة، فمن المرجح أن يظل أي توسع في سلاسل القيمة العالمية متوقفًا). وعندما يكون الوصول إلى الأسواق في المستقبل غير مؤكد، يصبح لدى الشركات حافز لتأخير خطط الاستثمار إلى أن تتبدد هذه الحالة من الضبابية.

الخريطة 1 جميع البلدان تشارك في سلاسل القيمة العالمية - لكن ليس بالطريقة ذاتها

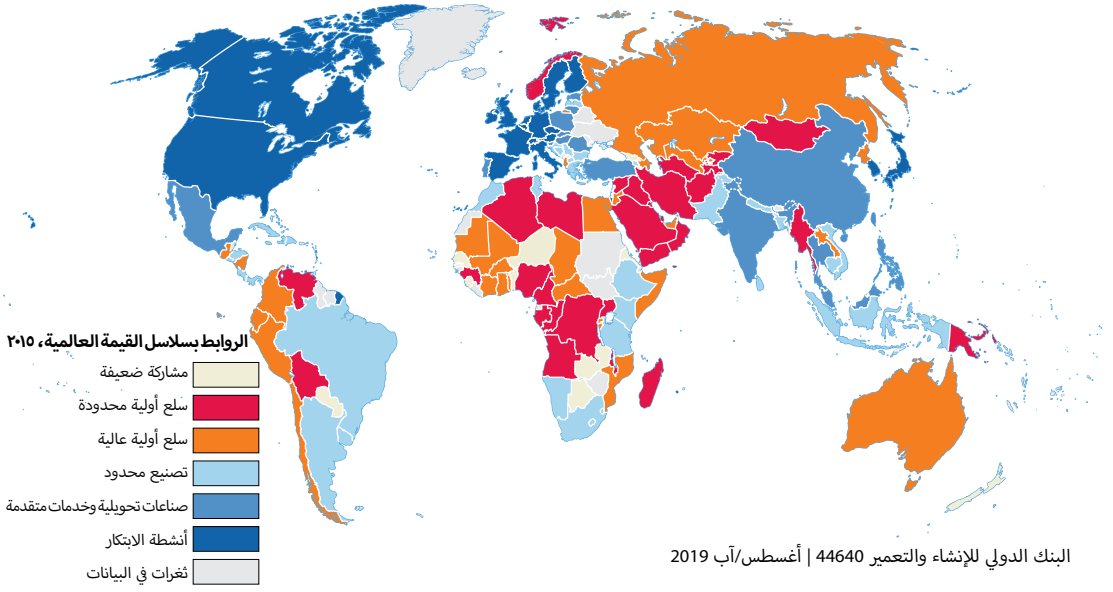

المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2020، استنادًا إلى تصنيف سلاسل القيمة العالمية 2015 (انظر الإطار 1-3 في التقرير الرئيسي).

ملاحظة: يعتمد نوع روابط بلد ما بسلاسل القيمة العالمية على ما يلي: (1) مدى مشاركته في تلك السلاسل، (2) التخصص في التجارة لكل قطاع في ذلك البلد، (3) إجراءات الابتكار. ترد التفاصيل في الشكل 1-6 بالتقرير الرئيسي.

سلاسل القيمة العالمية ترفع الدخل، وتخلق فرص عمل أفضل، وتحدّ من الفقر

يعزز التخصص الفائق من الفعالية، وتعزز العلاقات الدائمة فيما بين الشركات من نشر التكنولوجيا وإمكانية الحصول على رأس المال والمدخلات على طول السلاسل. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، تتميز الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بأن إنتاجيتها أعلى من ضعف إنتاجية الشركات المماثلة التي تشارك في التجارة التقليدية. وتظهر الشركات في البلدان النامية الأخرى أيضًا مكاسب كبيرة في الإنتاجية بفضل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 1% يزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 1 نقطة مئوية، أو أكثر كثيرا من مكاسب الدخل الناشئة عن التجارة التقليدية. التي تصل إلى 0.2%. وتأتي أكبر طفرة في النمو عادة عندما تنتقل البلدان من تصدير السلع الأولية إلى تصدير منتجات صناعية أساسية (مثل الملابس) مُستخدمة مستلزمات مستوردة (مثل المنسوجات) (الشكل 2) كما حدث في بنغلاديش وكمبوديا وفييتنام.

غير أنه في النهاية، لا يمكن الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة هذه دون الانتقال تدريجيًا إلى أشكال المشاركة الأكثر تعقيدًا. لكن الانتقال من التصنيع المحدود إلى التصنيع والخدمات الأكثر تقدمًا، وأخيرا إلى الأنشطة المبتكرة (تصنيف سلاسل القيمة العالمية المستخدم في هذا التقرير والموضح في الإطار 1-3 بالتقرير الرئيسي)، أصبح أكثر إلحاحًا من حيث المهارات والربط والمؤسسات التنظيمية.

توفر سلاسل القيمة العالمية أيضًا وظائف أفضل، لكن العلاقة مع عملية التشغيل تتسم بالتعقيد. فالشركات في سلاسل القيمة العالمية في العادة أكثر إنتاجية وكثافة في رأس المال من غيرها من الشركات (لا سيما غير التجارية)، وبالتالي فإن إنتاجها أقل كثافة من حيث فرص العمل. ومع ذلك، تؤدي الإنتاجية المعززة تلك إلى زيادة في إنتاج الشركة وبالتالي إلى زيادة في فرص العمل بالشركات.[3] ونتيجة لذلك، ترتبط سلاسل القيمة العالمية بالتحول الهيكلي في البلدان النامية، مما يؤدي إلى اجتذاب الناس من أنشطة أقل إنتاجية ونقلهم إلى أنشطة تصنيع وخدمات أكثر إنتاجية. والشركات في سلاسل القيمة العالمية استثنائية في جانب آخر، ألا وهو أنه في مجموعة واسعة من البلدان، توظّف الشركات عادةً عددا من النساء أكبر مما توظفه الشركات غير النشطة في تلك السلاسل.[4] وهي بذلك تسهم في الفوائد الإنمائية الأوسع نطاقاً بزيادة تشغيل الإناث.

ولأنها تعزز نمو الدخل والتشغيل، ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالحد من الفقر.[5] والتجارة بشكل عام تحدّ من الفقر بشكل أساسي من خلال النمو. ولأن المكاسب في النمو الاقتصادي المتأتية من سلاسل القيمة العالمية تكون أكبر عادةً من مكاسب التجارة في المنتجات النهائية، يكون الحد من الفقر بفضل سلاسل

الشكل 2 نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يكون الأعلى حين تشارك البلدان في سلاسل القيمة العالمية الخاصة بالتصنيع

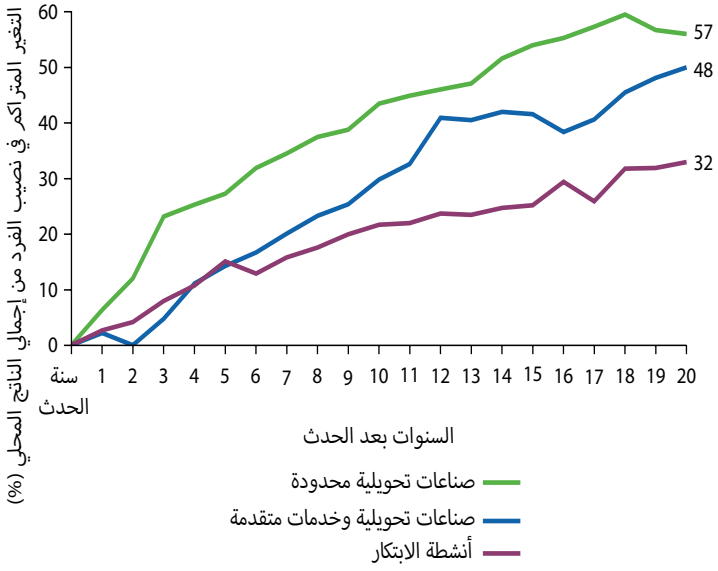

المصادر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم باستخدام بيانات من قاعدة بيانات Eora (moc.oirmdlrow//:sptth) و قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية بالبنك الدولي (https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators).

ملاحظة: تحدد دراسة الحدث التغير المتراكم في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العشرين عامًا التالية للتحول من مرحلة أقل إلى مرحلة أعلى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. انظر الإطار 3-3 بالتقرير الرئيسي للتعرّف على المنهجية.

القيمة العالمية أكبر منه في التجارة التقليدية. ففي المكسيك وفييتنام، على سبيل المثال، شهدت المناطق التي سجلت مشاركة مكثفة في سلاسل القيمة العالمية تراجعًا أكبر في مستويات الفقر.

المكاسب المتأتية من سلاسل القيمة العالمية لا يجري تقاسمها على قدم المساواة، ويمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تضر بالبيئة

لا يتم توزيع المكاسب الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالتساوي بين البلدان وداخلها. وقد شهدت الشركات الضخمة التي تقوم بتعهيد قطع الغيار والمهام إلى البلدان النامية ارتفاعًا في الأرباح والأسعار، مما يشير إلى أن نسبة متنامية من الانخفاض في التكلفة نتيجة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا يتم تمريرها إلى المستهلكين.[6] وفي الوقت نفسه، تنخفض هوامش الأسعار للمنتجين في البلدان النامية. مثل هذا التباين واضح، على سبيل المثال، في هوامش أسعار شركات الملابس بالولايات المتحدة والهند، على التوالي.

وفي داخل البلدان، يسهم التعرض للتجارة مع البلدان الأقل دخلا والتغيرات التكنولوجية في إعادة توزيع القيمة المضافة من العمالة إلى رأس المال. وقد ترتفع التفاوتات أيضاً في سوق العمل، مع إرتفاع الأجور للعمل الذي يتطلب مهارة وثبات الأجور للعمل الذي لا يتطلب مهارة.[7] وتواجه النساء أيضا تحديات: قد تتيح سلاسل القيمة العالمية المزيد من فرص العمل للإناث، ولكن يبدو أنه لديها عوائق

أكبر أمام تقدم النساء في مسارهن العملي. فالمرأة موجودة عمومًا في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة؛ ويتعذر العثور على مالكات أعمال ومديرات.[8]

وقد ينجم عن سلاسل القيمة العالمية أيضا تأثيرات مضرة بالبيئة. وترتبط الكلفة البيئية الرئيسية لتلك السلاسل بالتجارة المتنامية الأكثر بعدا في السلع الوسيطة وذلك مقارنةً بالتجارة التقليدية. وهذا يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل مقارنة بالتجارة التقليدية، وإلى زيادة النفايات (خاصة في الإلكترونيات والبلاستيك) من تغليف البضائع. ويمكن للنمو الناتج عن سلاسل القيمة العالمية أيضًا أن يجهد الموارد الطبيعية، خاصةً إذا كان مصحوبًا بدعم الإنتاج أو الطاقة، مما يشجع على الإفراط في الإنتاج. على الجانب الإيجابي، فإن البيانات لا تدعم المخاوف من أن تختار الشركات تحديد مراحل الإنتاج الأكثر تلويثًا في البلدان التي تتسم فيها المعايير البيئية بالضعف.

التقنيات الجديدة تعزز بشكل عام التجارة وسلاسل القيمة العالمية

إن ظهور منتجات وتقنيات جديدة للإنتاج مثل الأتمتة والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنيات جديدة للتوزيع مثل المنصات الرقمية، يخلق فرصًا ومخاطر على حد سواء. لكن الشواهد حتى الآن تشير إلى أن هذه التقنيات تعمل عمومًا على تعزيز التجارة وسلاسل القيمة العالمية.

الشكل 3 الأتمتة في البلدان الصناعية تعزز الواردات من البلدان النامية

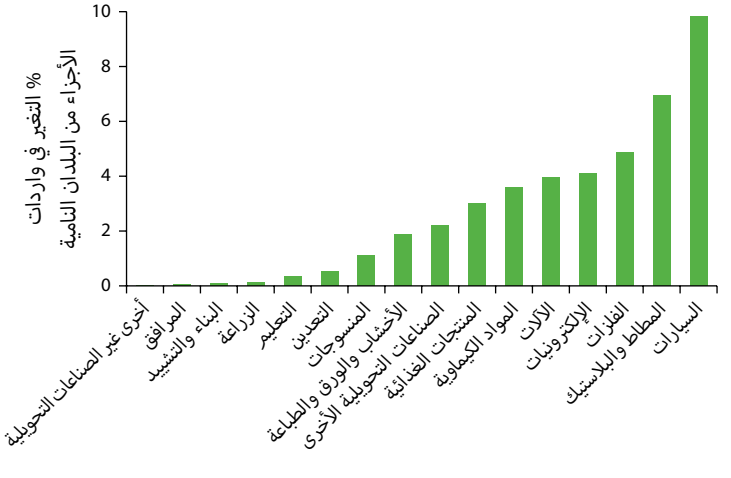

المصدر: أرتوك وباستوس وريكرز (2018).

ملاحظة: يوضح الشكل الزيادة التي تحدثها الأتمتة في واردات البلدان الصناعية من المواد من البلدان النامية حسب القطاع خلال الفترة 1995-2015. ويتم قياس التغير في واردات الأجزاء بنقاط لوغاريتمية؛ زيادة 0.10 في النقاط اللوغاريتمية تعادل تقريبا زيادة بنسبة 10% في الواردات.

فالابتكار يؤدي إلى ظهور سلع وخدمات متداولة جديدة، وهو ما يسهم في تسريع وتيرة النمو في التجارة. ففي عام 2017، كان 65% من حجم التجارة في فئات لم تكن موجودة عام 1992.

ومن العجيب أن تقنيات الإنتاج الجديدة تعزز إرتفاع التجارة أيضا. وتشجع الأتمتة مختلف البلدان على استخدام أساليب أقل كثافة في العمالة وتحدّ من الطلب على المنتجات كثيفة العمالة في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن الشواهد على إعادة عمليات الإنتاج إلى بلدانها الأصلية هي شواهد محدودة،[9] وتشير الدلائل بشأن الأتمتة[10] والطباعة ثلاثية الأبعاد[11] إلى أن هذه التقنيات قد ساهمت في زيادة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج. على هذا النحو، فقد زاد الطلب على واردات المدخلات من البلدان النامية (الشكل 3).

وبالمثل، تعمل شركات المنصات الرقمية على خفض كلفة التجارة وتسهّل على الشركات الصغيرة الخروج من أسواقها المحلية وبيع كل من السلع والخدمات إلى مختلف أنحاء العالم. ولكن هناك دلائل على أن القوة السوقية المتزايدة لشركات المنصات تؤثر على توزيع المكاسب من التجارة.[12]

يمكن للسياسات الوطنية تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

من حيث المبدأ، فإن تقسيم المنتجات المعقدة كالسيارات وأجهزة الكمبيوتر يسمح لمختلف البلدان بالتخصص في الأجزاء والمهام الأبسط، مما يسهّل على البلدان التي ما زالت في مرحلة مبكرة من التنمية أن تشارك في التجارة. لكن قدرة أي بلد على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست مضمونة بأي حال من الأحوال.

وتتحدد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حسب الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وحجم السوق والمؤسسات. لكن هذه المؤشرات الأساسية وحدها ليست ملزمة؛ والسياسات تلعب أيضا دورا هاما؛ إذ يمكن للسياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعالج ندرة رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية.[13] ويمكن لتحرير التجارة داخليا إضافة إلى التفاوض على تحرير التجارة في الخارج التغلب على قيود السوق المحلية الصغيرة وتحرير الشركات من قيود الطلب المحلي والمدخلات المحلية. إن تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات وإدخال المنافسة في هذه الخدمات يمكن أن يعالجا عيوب الموقع النائي.[14] كما أن المشاركة في اتفاقيات التكامل العميق يمكن أن تحفز الإصلاح المؤسسي وإصلاح السياسات العامة، خاصة حين يُستكمل ذلك بالمساعدة الفنية والمالية.[15]

واستنادًا إلى تحليل الدوافع لأنواع مختلفة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يحدد هذا التقرير السياسات التي تعزز الاندماج في السلاسل الأكثر تقدماً (الشكل 4). والأهم من ذلك، يمكن للسياسات

الشكل 4 الانتقال إلى المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية: بعض الأمثلة على السياسات الوطنية

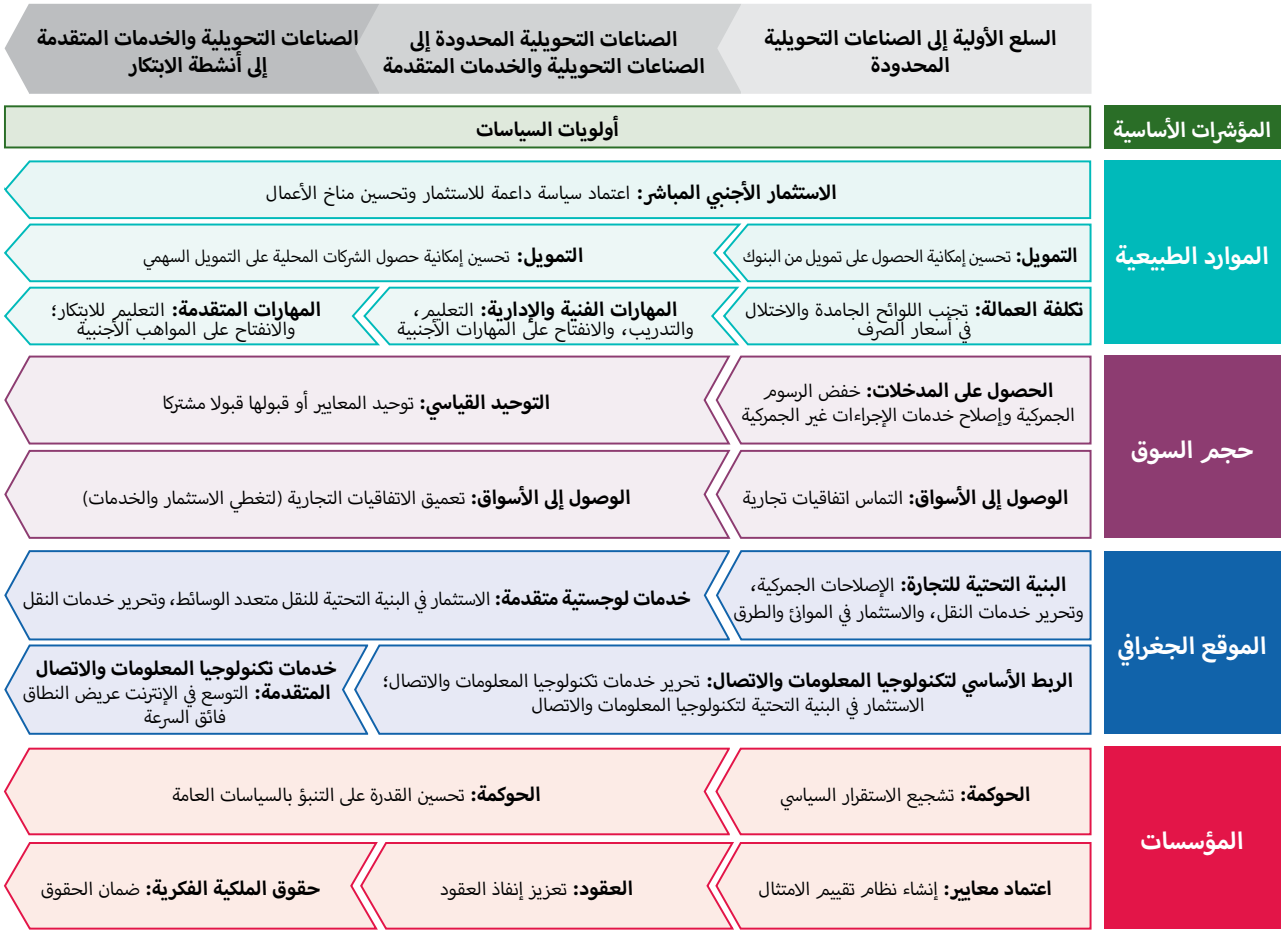

المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2020.

الوطنية - بل ينبغي - أن تكون مُصممة وفقًا للظروف المحددة لكل بلد ولأشكال محددة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم في جميع مراحل المشاركة، فهو يتطلب الانفتاح وحماية المستثمر والاستقرار ومناخ الأعمال الملائم وفي بعض الحالات تشجيع الاستثمار. فبعض البلدان، مثل البلدان التي استفادت من الاستثمار الأجنبي في السلع بجنوب شرق آسيا، ما زالت تقيد الاستثمار الأجنبي في الخدمات. ويحاول البعض الآخر جذب الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية وإعانات الدعم، لكنها تخاطر باستعداء شركائها التجاريين، وقد لا تكون الفوائد إيجابية. ومع ذلك، نجحت بلدان مثل كوستاريكا وماليزيا والمغرب في اجتذاب استثمارات سلاسل القيمة العالمية التحوّلية ضختها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات من خلال تطبيق إستراتيجيات ناجحة لتشجيع الاستثمار.

إن أسعار الصرف المُقوّمة بأعلى من قيمتها ولوائح العمل المُقيّدة تزيد من تكلفة العمالة، مما يمنع البلدان الوفيرة العمالة من الاستفادة من تلك الهبة. على سبيل المثال، فإن تكلفة العمالة في الصناعات التحويلية في بنغلاديش تتماشى مع نصيب الفرد من الدخل هناك، غير أنها تتجاوز ضعفه في كثير من البلدان الأفريقية.

إن ربط الأسواق من خلال تحرير التجارة يساعد مختلف البلدان على توسيع حجم السوق والحصول على المدخلات اللازمة للإنتاج. على سبيل المثال، يرتبط خفض التعريفات الجمركية العالية من جانب واحد في بيرو بتحقيق نمو أسرع للإنتاجية وتوسيع صادرات سلاسل القيمة العالمية وتنويعها.[16] وتعمل الاتفاقيات التجارية على زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق، وقد كانت بمثابة محفز حاسم لمشاركة مجموعة واسعة من البلدان في سلاسل القيمة، بما فيها بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية وهندوراس وليسوتو ومدغشقر

وموريشيوس. ونظرًا لتزايد الارتباط فيما بين اقتصادات السلع والخدمات، ينبغي أن يكون إصلاح سياسات الخدمات - في الاتصالات السلكية واللاسلكية والتمويل والنقل وطائفة من خدمات الأعمال - جزءًا من أي إستراتيجية لتعزيز نشاط سلاسل القيمة العالمية.

بالنسبة للعديد من السلع المتداولة في سلاسل القيمة العالمية، فإن التأخير يومًا واحدًا يساوي فرض تعريفة جمركية إضافية قدرها 1%. ولذلك يمكن لتحسين إجراءات الجمارك والحدود، وتشجيع المنافسة في خدمات النقل، وتعزيز هيكل الموانئ وإدارتها أن تخفض من تكلفة التجارة المتعلقة بالوقت والضبابية، مما يخفف من أوجه النقص المصاحبة لبعد الموقع.

نظرًا لأن سلاسل القيمة العالمية تزدهر على التشكيل المرن لشبكات الشركات، ينبغي أيضًا الاهتمام بإنفاذ العقود لضمان أن تكون الترتيبات القانونية داخل الشبكة مستقرة ويمكن التنبؤ بها. ولحماية حقوق الملكية الفكرية أهمية خاصة لسلاسل القيمة الأكثر ابتكارًا وتعقيدًا. ويمكن لتدعيم القدرات الوطنية للاعتماد والاختبار لضمان الامتثال للمعايير الدولية أن يسهل أيضا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

إن كثيرا من الأساليب التقليدية للسياسات الصناعية، بما في ذلك الحوافز الضريبية وإعانات الدعم ومتطلبات المحتوى المحلي، تحدث تشوهات على الأرجح في أنماط الإنتاج في سياق سلاسل القيمة العالمية اليوم. وهناك سياسات استباقية أخرى مبشرة بدرجة أكبر خاصة تلك التي تتصدى لأوجه قصور الأسواق:

- لتعزيز القدرات المحلية للارتقاء في سلاسل القيمة، ينبغي للبلدان المعنية الاستثمار في رأس المال البشري.[17] ويعد مركز بينانج لتنمية المهارات في ماليزيا مثالاً على مركز تدريب تقوده الأطراف الفاعلة في القطاع الصناعي وقد لعب دورًا مهمًا في دعم ترقية ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية للإلكترونيات والهندسة.
- يمكن أن تتسم السياسات المستهدفة لإلغاء القيود المفروضة على تجارة سلاسل القيمة العالمية بالفاعلية. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، تم إدراك أن استحداث المستودعات الجمركية، إلى جانب خطابات الاعتماد "المتعاقبة" (ضمان الحصول على رأس المال العامل)، حافز على اندماج البلاد في سلاسل القيمة العالمية للملابس.
- يمكن أن تربط البلدان المعنية بين الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة وبين الشركات الكبرى في سلاسل القيمة العالمية، وذلك عن طريق مساندة التدريب وبناء القدرات مع توفير المعلومات للشركات الرائدة عن فرص التوريد. من الأمثلة على برامج ربط الموردين الناجحة، تشيلي وغينيا في مجال التعدين وكينيا وموزامبيق في الزراعة وجمهورية التشيك في قطاعي الإلكترونيات والسيارات.
- بالنسبة للبلدان المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية، تعد السياسات التي تساعد على اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة ذات أهمية خاصة. ففي أفريقيا، يوجد 55% من الوظائف في قطاع الزراعة، الذي يمثل مصدر أكثر من 70% من دخل الفقراء. ومن أجل ضمان استفادة أصحاب الحيازات الصغيرة يجب منحهم مساندة إضافية، مثل خدمات الإرشاد الزراعي، والحصول على أدوات إدارة المخاطر (مثل التأمين)، والتنسيق لاستغلال وفورات الحجم من خلال منظمات المنتجين.

قد يكون تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من أجل سلاسل القيمة العالمية على المستوى الوطني أمرًا مكلفًا ويستغرق بعض الوقت، مما يحفز العديد من البلدان على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لإنشاء جزر للتميز. لكن النتائج حتى الآن تشير إلى أن عددا محدودا نسبيا من المناطق الاقتصادية الخاصة لا ينجح إلا عندما تُعالج أوجه قصور محددة في الأسواق والسياسات. ويتطلب تهيئة الظروف الأساسية للاستثمار، حتى في المناطق الجغرافية المقيدة، تخطيطًا وتنفيذًا دقيقين لضمان توفر الموارد اللازمة - مثل العمالة والأرض والمياه والكهرباء والاتصالات - وخفض الحواجز التنظيمية وسلاسة وسائل النقل والربط. إن برامج المناطق الناجحة القليلة، في بلدان مثل الصين وبنما والإمارات العربية المتحدة، والآن في إثيوبيا، فضلاً عن الأمثلة العديدة لمناطق اقتصادية خاصة فشلت في جذب المستثمرين أو تحقيق النمو، تقدم دروسًا مهمة عن كيفية استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة للتنمية.

سياسات أخرى يمكن أن تساعد على ضمان تقاسم المنافع الناجمة عن سلاسل القيمة العالمية واستدامتها

بالإضافة إلى السياسات الرامية إلى تسهيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، هناك حاجة إلى سياسات مُكمّلة لتقاسم منافعها والتخفيف من أي تكلفة. ومثل هذه السياسات تشمل سياسات سوق العمل لمساعدة العمال الذين قد يتضررون من التغييرات الهيكلية، وآليات لضمان الامتثال لأنظمة العمل، وتدابير حماية البيئة.

ومع توسع سلاسل القيمة العالمية، فإن بعض العمال سيحققون مكاسب، بينما سيخسر آخرون في بعض المواقع والقطاعات والمهن. في هذه الحالة، فإن مساعدات التكيف، التي تعتبر مهمة بشكل خاص في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، ستساعد العمال على التكيف مع أنماط الإنتاج والتوزيع المتغيرة الناتجة عن سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن تشمل سياسات التكيف تسهيل انتقال العمالة وتجهيز العمال بما يحتاجونه لإيجاد وظائف جديدة.[18] ونظرًا لأن البطالة الناتجة عن التغيرات الهيكلية ثابتة ومتواصلة، يمكن للتأمين على الأجور أن يساعد في الحفاظ على تشغيل العمال في وظائف

منخفضة الأجر دون التعرض لفقدان الدخل، مما يؤدي إلى نتائج أفضل على المدى الطويل. على سبيل المثال، يمنح نموذج "الأمن الوظيفي المرن" الناجح في الدانمرك لأصحاب العمل حرية توظيف العمال وفصلهم بقليل من القيود، لكنه يساند العمال بإعانات بطالة سخية وبرامج سوق العمل النشطة.

إن لوائح تنظيم العمل، حين تكون جيدة التصميم والتطبيق، يمكن أن تساعد في ضمان سلامة العمال وصحتهم. ويمكن للشركات الخاصة أن تسهم في ذلك، خاصة عندما يكون المستهلكون حساسين لظروف العمال في عمليات الشركة العالمية. هناك أيضًا دور مهم للسياسة الوطنية بدعم من التعاون الدولي في وضع معايير العمل الملائمة ومراقبتها. ففي فييتنام، تحسنت ظروف العمل حين أسهمت الشركات في برنامج العمل الأفضل لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، إلى جانب الإجراءات الحكومية المُكمّلة للكشف عن أسماء الشركات التي لا تفي بمعايير العمل الرئيسية.[19]

إن تسعير التدهور البيئي يمكن أن يدفع سلاسل القيمة العالمية إلى الحدّ من سوء تخصيص الموارد.[20] ويجب أن تعكس أسعار السلع كلفتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن شأن التسعير المناسب للأضرار البيئية أن يشجع أيضًا الابتكار في السلع وعمليات الإنتاج المراعية للبيئة. فمن شأن الحد من التشوهات، كالتشوهات الناجمة عن دعم الطاقة والإنتاج، والتحوّل نحو فرض ضريبة على الكربون أن يحسن من تخصيص الموارد ويحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[21] بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل القوانين البيئية، خاصة لصناعات وملوثات محددة، على الحد من الأضرار الناجمة عن عمليات الإنتاج والنقل المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية.

التعاون الدولي يدعم المشاركة المفيدة في سلاسل القيمة العالمية

يعد نظام التجارة الدولية ذا قيمة خاصة في عالم سلاسل القيمة العالمية. فسلاسل القيمة تمتد عبر الحدود، ولذلك فإن اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسات، أو عدم اتخاذها، في بلد ما يمكن أن يمتد تأثيره إلى المنتجين والمستهلكين في بلدان أخرى. وهكذا يمكن للتعاون الدولي أن يساعد في معالجة الآثار غير المباشرة للسياسات الوطنية وتحقيق نتائج إنمائية أفضل. ونظرًا لأن تكلفة الحماية تزداد عندما تعبر السلع والخدمات الحدود عدة مرات، فإن المكاسب الناتجة عن الخفض المنسق للحواجز أمام التجارة تكون أكبر لسلاسل القيمة العالمية منها للتجارة التقليدية. وفي ضوء العلاقة التي لا تنفصم بين الاستثمار الأجنبي وسلاسل القيمة العالمية، فإن تهيئة مناخ مفتوح وآمن للاستثمار أمر حيوي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وخاصة للبلدان التي تعاني من ندرة رأس المال.

لقد استفادت البلدان النامية استفادة هائلة من نظام التجارة القائم على القواعد وخاصة ضماناته ضد التمييز التجاري، والحوافز للإصلاح، والوصول إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم، وحق الرجوع في حالة النزاعات - حتى ضد الشركات التجارية الضخمة. غير أن النظام التجاري العالمي اليوم يتعرض لضغوط هائلة. فقد أسهمت ثلاثة عقود من النمو الناتج عن التجارة في البلدان النامية في تحولات في القوة الاقتصادية فيما بين البلدان وزيادة التفاوتات في الدخل داخل كل بلد. فالتماثل المتنامي في حجم البلدان الاقتصادي يُبرز بحدة التباين المستمر في مستوياتها الحمائية. وفي الوقت نفسه، فإن النظام التجاري، الذي تكيف مع التغيرات في الماضي، قد تعثر في السنوات الأخيرة، وعلى الأخص مع فشل مفاوضات الدوحة. وتأثرت المبادرات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا بالخلافات بين الدول الأعضاء.

إن الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين يؤدي إلى نزعة حمائية وحالة من عدم اليقين بخصوص السياسات، وقد أخذ في تعطيل سلاسل القيمة العالمية. وإذا تفاقم الصراع التجاري وتسبب في تراجع ثقة المستثمر، فقد تكون الآثار على النمو العالمي ومستويات الفقر ملموسة - حيث قد ينزلق أكثر من 30 مليون شخص إلى دائرة الفقر (يُقاس بمستويات الدخل أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم)، وقد ينخفض الدخل العالمي بمقدار 1.4 تريليون دولار. بيد أنه حتى في حالة الوضع القائم، فإن التأثيرات السلبية نجمت على الأرجح من الممارسات التجارية التي أججت الصراع.

ويتطلب الحفاظ على الانفتاح التجاري المفيد تحقيق التعاون. الأولوية الأولى هي تعميق التعاون التجاري التقليدي لمعالجة الحواجز المتبقية أمام التجارة في السلع والخدمات، وكذلك التدابير الأخرى التي تشوه التجارة، مثل إعانات الدعم وأنشطة الشركات المملوكة للدولة. وبالتوازي مع ذلك، يجب توسيع التعاون إلى ما يتجاوز السياسة التجارية ليشمل الضرائب واللوائح التنظيمية والبنية التحتية.

تعميق التعاون التجاري

باستشراف المستقبل، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى هي تعميق القواعد والالتزامات التجارية التقليدية. لقد حقق التعاون الدولي حتى الآن انفتاحاً غير متكافئ في السلع والخدمات. إذ تأخر تحرير التجارة في الزراعة والخدمات، ولا تزال بعض السلع الصناعية مقيدة في بعض الأسواق وبتدابير غير جمركية. كما أدت التفضيلات التجارية إلى خفض تعريفات جمركية معينة على السلع والتي تواجهها في الأساس البلدان الأشدّ فقراً، لكنها لم تخفض التعريفات الجمركية التي تفرضها هذه البلدان على وارداتها. وأتاحت المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في بعض الحالات بطء الإصلاح، مما حال دون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

علاوة على ذلك، يؤدي رفع التعريفات في بعض أكبر الأسواق حول العالم - التي تعمل على حماية الإنتاج ذي القيمة المضافة

المرتفعة - إلى تثبيط أنشطة تجهيز الصناعات الغذائية وغيرها من المجالات كثيفة العمالة، مثل الملابس والبضائع الجلدية في البلدان النامية. وتخفض قواعد المنشأ التقييدية في اتفاقيات المعاملة التفضيلية خيارات الاستعانة بالمصادر الخارجية. كما أن إعانات الدعم والشركات المملوكة للدولة تشوه المنافسة؛ والقواعد الحالية لا تضمن الحياد التنافسي. بالنسبة للخدمات، فإن المفاوضات الدولية لم تحقق سوى القليل من التحرير بخلاف ما تم اتخاذه من جانب واحد. وتم استبعاد الخدمات المهمة المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، مثل النقل الجوي والبحري (والذي يحتاج إلى تحرير منسق)، من المفاوضات وذلك بسبب قوة المصالح المكتسبة.

قد تؤدي المفاوضات التجارية التقليدية إلى نتائج أكثر جدوى إذا انخرطت البلدان النامية التجارية الرئيسية كشركاء - بل حتى كقادة - على قدم المساواة وذلك بدلاً من البحث عن معاملة خاصة وتفضيلية، وإذا استمرت البلدان الصناعية الكبرى على قناعتها بالمفاوضات القائمة على القواعد بدلاً من اللجوء إلى الحماية من جانب واحد، وإذا حددت جميع البلدان معًا أجندة للتفاوض تعكس أولويات التنمية ومجتمع الأعمال.

توسيع التعاون ليشمل الضرائب، والمنافسة، وتدفقات البيانات

إن فرض ضرائب على رأس المال أمر متزايد الصعوبة في عالم الشركات العالمية، وعمليات الإنتاج المجزأة، ونمو الأصول غير الملموسة مثل الملكية الفكرية. ويجب أن يضمن التعاون الحصول المنصف على الإيرادات الضريبية، التي تحتاجها البلدان الغنية لمساعدة عمال الصناعة الذين يتركون وظائفهم والبلدان الفقيرة لبناء البنية التحتية. وفي نهاية المطاف، يمكن لنهج مشترك يستهدف زيادة استخدام الضرائب القائمة إلى المقصد أن يلغي حوافز الشركات لتحويل الأرباح وحوافز البلدان للمنافسة على الضرائب، لكن يجب مراعاة العواقب على حجم الإيرادات الضريبية في البلدان النامية الصغيرة. وفي الوقت نفسه، يمكن لتدابير أخرى لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية والدخل أن تخفّف من حدة التحديات المصاحبة لتعبئة الموارد المحلية.

فيما يتعلق بالمستهلكين، يتزايد القلق بشأن تدفق البيانات والتوسع الدولي للشركات الرقمية، وكلاهما يلعب دوراً هاماً في سلاسل القيمة العالمية. إذ تتراوح المخاطر من انتهاك الخصوصية في الخدمات المستندة إلى البيانات إلى ممارسات مناوئة للمنافسة في الخدمات القائمة على المنصات. وتلجأ الحكومات إلى قوانين توطين البيانات للحد من انتقالها عبر الحدود كما تلجأ إلى قواعد صارمة بشأن التعامل مع البيانات محليا. وتظل قوانين المنافسة أيضًا قومية بشكل واضح، إذ إن التعاون في اتفاقيات التجارة الثنائية أو الإقليمية محدود. قد يكون الحل نوعًا جديدًا من المساومات: وضع التزامات تنظيمية وقانونية من جانب الشركات المصدرة من أجل حماية مصالح المستهلك في الخارج مقابل التزام البلدان المستوردة بمنح الوصول إلى الأسواق، كما هو الحال في بعض الاتفاقيات الأخيرة بشأن تدفق البيانات.

ولكن يجب عدم استبعاد البلدان النامية من مثل هذه الترتيبات لأن ذلك من شأنه أن يقوض مشاركتها الإنتاجية في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يساعدها الدعم الدولي في تقديم التزامات تنظيمية في مجالات مهمة للتصدير (مثل الخدمات القائمة على البيانات) واستخراج التزامات من شركائها التجاريين عند فتح أسواقهم (مثل إنفاذ سياسة المنافسة).

أخيرًا، يؤثر الإخفاق في تنسيق الاستثمار في البنية التحتية على استثمارات سلاسل القيمة العالمية وتوسعها وتحسينها، خاصة في أشد البلدان الأكثر فقراً. فمن وجهة نظر عالمية، تخفض البلدان من الاستثمار في البنية التحتية ذات العلاقة بالتجارة لأنها لا تأخذ في اعتبارها المنافع الإضافية لشركائها التجاريين. ويمكن للبلدان التي تشترك في الحدود أن تحقق مكاسب ضخمة حين تعمل في وقت واحد لتسريع وتيرة التجارة. فبلدان، مثل غواتيمالا وهندوراس، خفضت التأخير عند عبور الحدود إلى 15 دقيقة من 10 ساعات عندما انضم البلدان إلى اتحاد جمركي واتفق الجانبان على قبول الوثائق الإلكترونية ذاتها. ويشجع اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية مختلف البلدان على تحسين التنسيق في تيسير التجارة ويزود البلدان المنخفضة الدخل بالمساعدة المالية لضخ الاستثمارات الضرورية. وقد يساعد نهج مماثل في استغلال أوجه التآزر للاستثمارات الأخرى في البنية التحتية الخاصة بالنقل والطاقة والاتصالات.

الحواشي

1. كونستانتينسكو وماتو وروتا (2018).
2. كونستانتينسكو وماتو وروتا (2018)..
3. في فييتنام، تشغّل الشركات التي تعمل في الاستيراد والتصدير عددًا أكبر من العمال مقارنة بالشركات التي تقوم بالتصدير فقط والشركات التي لا تعمل في التجارة، مما يساعدها على التحكم في التأثيرات الثابتة للقطاع والإقليم وكذلك الملكية الحكومية والأجنبية. وفي المكسيك، تسجل الشركات التي لها علاقات مع المشترين، وكذلك الشركات التي تقوم بالاستيراد والتصدير، معدل تشغيل للعمالة أعلى من الشركات التي تستورد فقط أو تصدر فقط. يظل هذا الاستنتاج قائماً حتى عند النظر في خصائص الملكية الإقليمية والقطاعية والأجنبية للشركات. وفي جميع أنحاء البلد المعني، إذن، فإن الشركات التي تقوم بالإستيراد والتصدير تقوم بتشغيل عدد أكبر من العمال مقارنة بالتجار أُحادي الاتجاه أو غير التجاريين.
4. روكا وفينكلر (2019).
5. وتعتمد مرونة الفقر إزاء النمو على عدة عوامل، بما في ذلك معدل انتشاره (التغيرات في عدم المساواة)، والتوزيع الأولي للأرض والثروة والدخل، ومستويات التعليم بين الفقراء، وأشكال أخرى من الاستثمارات العامة السابقة، وكذلك المؤسسات المحلية، بما في ذلك الاتحادات (فيريرا ولايت ورافاليون 2010؛ رافاليون ودات 2002). انظر أيضًا دولار وكراي (2002) وفيريرا ورافاليون (2008).
6. قد ترتفع هوامش الأسعار لأن الأسعار أعلى أو لأن التكلفة أقل أو لمزيج من الاثنين عندما لا تتسم الأسواق بالمنافسة الكاملة، مما يعني أن الشركات يمكنها التأثير على الأسعار. ويعتمد التأثير على هوامش أسعار الشركات على ما إذا كان الانخفاض في الكلفة، أو المكسب الناتج

عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يتم تمريره بالكامل إلى المستهلك من خلال انخفاض الأسعار.

7. فينسترا وهانسون (1996، 1997)؛ فيرهوجن (2008).
8. روكا وفينكلر (2019).
9. يقدم أولدنسكي (2015) دليلاً على أن إعادة عمليات الإنتاج إلى بلدانها الأصلية ليست منتشرة على نطاق واسع في الولايات المتحدة.
10. أرتوك وباستوس وريكرز (2018).
11. فروبند ومولابديك وروتا (2018).
12. انظر تشن وو (2018)؛ جاريكانو وكابلان (2001)؛ هوبنر وويسترهوف (2018).
13. إن العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية تحركها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاع الصناعات التحويلية فحسب. ولا يوجد أي ارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة واندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات الزراعة أو السلع الأولية أو الخدمات. ويمكن أن يشير هذا الاستنتاج إلى دور أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة أو الساعي إلى الأسواق والذي يبحث عن وجهات تنافسية من حيث الكلفة على المستوى الدولي ومنصات تصدير محتملة. انظر بيلينس وتيرياك (2017) لمزيد من الأدلة على أن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية مرتبطة إيجابيا بالمشاركة الخلفية الثنائية في سلاسل القيمة العالمية وكذلك بإجمالي التجارة الثنائية.
14. رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي (2018).
15. وفقًا لجونسون ونوغويرا (2017)، يلعب الاتحاد الأوروبي واتفاقات التجارة التفضيلية الأخرى، وخاصة الاتفاقيات العميقة، دورًا مهمًا في خفض نسبة القيمة المضافة الثنائية إلى إجمالي الصادرات، مما يدل على النمو في تجزئة الإنتاج العالمي.
16. بييرولا وفرناندیز وفارول (2018).
17. توضح شواهد من قاعدة بيانات Eora (https://worldmrio.com/) علاقة على شكل حرف (U) بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والاندماج الأمامي في سلاسل القيمة العالمية عبر البلدان.
18. باون وفروبند (2019).
19. هولويج (2019).
20. جولبير وتيرولي (2015)؛ نوردهاوس (2015).
21. كرامتون وآخرون (2017)؛ فريد وآخرون (2016)؛ فايتزمان (2017).

المراجع

APEC (Asia–Pacific Economic Cooperation) and World Bank. 2018. "Promoting Open and Competitive Markets in Road Freight and Logistics Services: The World Bank Group's Markets and Competition Policy Assessment Tool Applied in Peru, the Philippines, and Vietnam." Unpublished report, World Bank, Washington, DC.

Artuc, Erhan, Paulo S. R. Bastos, and Bob Rijkers. 2018. "Robots, Tasks, and Trade." Policy Research Working Paper 8674, World Bank, Washington, DC.

Borin, Alessandro, and Michele Mancini. 2019. "Measuring What Matters in Global Value Chains and Value-Added Trade." Policy Research Working Paper 8804, World Bank, Washington, DC.

Bown, Chad P., and Caroline L. Freund. 2019. "Active Labor Market Policies: Lessons from Other Countries for the United States." PIIE Working Paper 19–2 (January), Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

Buelens, Christian, and Marcel Tirpák. 2017. "Reading the Footprints: How Foreign Investors Shape Countries' Participation in Global Value Chains." *Comparative Economic Studies* 59 (4): 561–84.

Chen, Maggie Xiaoyang, and Min Wu. 2018. "The Value of Reputation in Trade: Evidence from Alibaba." Paper presented at Workshop on Trade and the Chinese Economy, King Center on Global Development, Stanford University, Stanford, CA, April 12–13.

Constantinescu, Ileana Cristina Neagu, Aaditya Mattoo, and Michele Ruta. 2018. "The Global Trade Slowdown: Cyclical or Structural?" *World Bank Economic Review*. Published electronically May 23. https://doi.org/10.1093/wber/lhx027.

Cramton, Peter, David J. MacKay, Axel Ockenfels, and Steven Stoft, eds. 2017. *Global Carbon Pricing: The Path to Climate Cooperation*. Cambridge, MA: MIT Press.

Dollar, David, and Aart Kraay. 2002. "Growth Is Good for the Poor." *Journal of Economic Growth* 7 (3): 195–225.

Farid, Mai, Michael Keen, Michael G. Papaioannou, Ian W. H. Parry, Catherine A. Pattillo, and Anna Ter-Martirosyan. 2016. "After Paris: Fiscal, Macroeconomic, and Financial Implications of Global Climate Change." IMF Staff Discussion Note 16/01 (January), International Monetary Fund, Washington, DC.

Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson. 1996. "Foreign Investment, Outsourcing, and Relative Wages." In *The Political Economy of Trade Policy: Papers in Honor of Jagdish Bhagwati*, edited by Robert C. Feenstra, Gene M. Grossman, and Douglas A. Irwin, 89–128. Cambridge, MA: MIT Press.

———. 1997. "Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence from Mexico's Maquiladoras." *Journal of International Economics* 42 (3–4): 371–93.

Ferreira, Francisco H. G., Phillippe George Leite, and Martin Ravallion. 2010. "Poverty Reduction without Economic Growth? Explaining Brazil's Poverty Dynamics, 1985–2004." *Journal of Development Economics* 93 (1): 20–36.

Ferreira, Francisco H. G., and Martin Ravallion. 2008. "Global Poverty and Inequality: A Review of the Evidence." Policy Research Working Paper 4623, World Bank, Washington, DC.

Freund, Caroline L., Alen Mulabdic, and Michele Ruta. 2018. "Is 3D Printing a Threat to Global Trade? The Trade Effects You Didn't Hear About." Unpublished working paper, World Bank, Washington, DC.

Garicano, Luis, and Steven N. Kaplan. 2001. "The Effects of Business-to-Business E-Commerce on Transaction Costs." Journal of Industrial Economics 49 (4): 463–85.

Gollier, Christian, and Jean Tirole. 2015. "Negotiating Effective Institutions against Climate Change." *Economics of Energy and Environmental Policy* 4 (2): 5–27.

Hollweg, Claire H. 2019. "Firm Compliance and Public Disclosure in Vietnam." Policy Research Working Paper, World Bank, Washington, DC.

Höppner, Thomas, and Phillipp Westerhoff. 2018. "The EU's Competition Investigation into Amazon Marketplace." *Kluwer Competition Law Blog*, November 30, Wolters Kluwer, Alphen aan den Rijn, The Netherlands. http://

Pierola, Martha Denisse, Ana Margarida Fernandes, and Thomas Farole. 2018. "The Role of Imports for Exporter Performance in Peru." *World Economy* 41 (2): 550–72.

Ravallion, Martin, and Guarav Datt. 2002. "Why Has Economic Growth Been More Pro-Poor in Some States of India than Others?" *Journal of Development Economics* 68 (2): 381–400.

Rocha, Nadia, and Deborah Winkler. 2019. "Trade and Female Labor Participation: Stylized Facts Using a Global Dataset." Background paper, *World Bank-World Trade Organization Trade and Gender Report*, World Bank, Washington, DC.

Verhoogen, Eric A. 2008. "Trade, Quality Upgrading, and Wage Inequality in the Mexican Manufacturing Sector." *Quarterly Journal of Economics* 123 (2): 489–530.

Weitzman, Martin L. 2017. "How a Minimum Carbon-Price Commitment Might Help to Internalize the Global Warming Externality." In *Global Carbon Pricing: The Path to Climate Collaboration*, edited by Peter Cramton, David J. C. MacKay, Axel Ockenfels, and Steven Stoft, 125–48. Cambridge, MA: MIT Press.

competitionlawblog.kluwercompetitionlaw.com/2018/11/30/the-eus-competition-investigation-into-amazon-marketplace/.

ILO (International Labour Organization) and IFC (International Finance Corporation). 2016. "Progress and Potential: How Better Work Is Improving Garment Workers' Lives and Boosting Factory Competitiveness." International Labour Office, Geneva. https://betterwork.org/dev/wp-content/uploads/2016/09/BW-Progress-and-Potential_Web-final.pdf.

Johnson, Robert Christopher, and Guillermo Noguera. 2012. "Accounting for Intermediates: Production Sharing and Trade in Value Added." *Journal of International Economics* 86 (2): 224–36.

———. 2017. "A Portrait of Trade in Value-Added over Four Decades." *Review of Economics and Statistics* 99 (5): 896–911.

Nordhaus, William. 2015. "Climate Clubs: Overcoming Free-Riding in International Climate Policy." *American Economic Review* 105 (4): 1339–70.

Oldenski, Lindsay. 2015. "Reshoring by U.S. Firms: What Do the Data Say?" PIIE Policy Brief 15–14 (September), Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

المراجعة البيئية

بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثارها على البيئة. ودعما لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

إننا نتبع المعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وأغلبية كتبنا مطبوعة على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات وجميعها تقريبا يحتوي على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100 في المائة. والألياف المستخدمة في مطبوعاتنا إما أنها غير مبيضة أو مبيضة باستخدام عمليات خالية تماما من الكلور أو خالية من الكلور المعالج أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

لمزيد من المعلومات عن الفلسفة البيئية للبنك الدولي يرجى زيارة الموقع التالي http://www.worldbank.org/corporateresponsibility.

green press INITIATIVE

ساعدت سلاسل القيمة العالمية على تسريع وتيرة التجارة الدولية بعد عام 1990 وهي تشكل الآن نحو نصف إجمالي حجم التجارة. وتمخض عن ذلك التحوّل تقارب اقتصادي غير مسبوق: فقد سجلت البلدان الفقيرة نموا أسرع وتيرة وبدأت في اللحاق بالبلدان الأكثر ثراء.

لكن منذ نشبت الأزمة المالية العالمية عام 2008، اتسم نمو التجارة بالبطء، وتراجعت وتيرة التوسع في سلاسل القيمة العالمية. في الوقت نفسه، ظهر تهديدان خطيران لنموذج النمو القائم على التجارة. فالتكنولوجيا الجديدة قد تقرّب الإنتاج إلى المستهلك وتحدّ من الطلب على العمالة. ويمكن أن يؤدي النزاع التجاري بين البلدان الكبرى إلى تقليص سلاسل القيمة العالمية أو تجزئتها.

تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية يبحث فيما إذا كان لايزال هناك مسار يؤدي إلى التنمية عبر سلاسل القيمة العالمية والتجارة. ويخلص إلى أن التغيرات التكنولوجية ستكون في هذه المرحلة نعمة أكثر منها نقمة. فسلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل تعزيز النمو، وخلق فرص عمل أفضل، والحد من الفقر، شريطة أن تجري البلدان النامية إصلاحات أعمق للتشجيع على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ وأن تتّبع البلدان الصناعية سياسات تتسم بالانفتاح يمكن التنبؤ بها.

مجموعة البنك الدولي

SKU 33369